العدد (1826) السنة السابعة - الأحد (20) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أحـــــزاب وســلـطـات تـخـطـف الـشـــارع الـعـربـي

نمـاذج مـن الـفـرص الـضـائـعـة فـــي الـتـاريـخ الـعـربـي الـحـديـث

كان النصف الثاني من القرن العشرين، فترة تحولات سياسية كبيرة في تاريخ، العالم العربي السياسي الحديث. فشهد أحداثاً ضخمة تجلّت في قيام ثورات في مصر والعراق واليمن وليبيا والجزائر، وانقلابات عسكرية في سوريا واليمن والسودان، والجزائر، وتحالفات سياسية مختلفة، وقوى دولية عسكرية تهاجم المنطقة في العام ١٩٥٦، وفي ١٩٩١، وكيانات وحدوية (مصر وسوريا، والعراق، والأردن، الأمارات العربية المتحدة) وحروب عربية - إسرائيلية ، وحرب عراقية - إيرانية طاحنة ، وحروب سودانية - سودانية ، ومعاهدات سلام عربية - إسرائيلية ، ومؤتمرات سلام.. الخ. كما شهدت فلسطين، عدة انتفاضات ضد الاحتلال الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، فقد كان حراك الشارع العربي في هذه الفترة كأكثر ما يكون الحراك، وكان نشاط الشارع العربي في هذه الفترة كأكثر ما يكون النشاط.

شاكر النابلسي

متابعة التحولات السياسية

لقد شهدنا في هذه الفترة نشاطاً للشارع العربي، في الأعوام ١٩٥٦ (حرب السويس)، ١٩٥٧ (حلف بغداد)، ١٩٥٨ (الوحدة المصرية – السورية) و (الثورة العراقية)، ١٩٦١ (انفصال الوحدة المصرية – السورية)، ١٩٦٧ (الهزيمة وتنحي عبد الناصر ورجوعه عن قراره) ١٩٧٠ (رحيل عبد الناصر)، ١٩٧٧ (انتفاضة الجياع في مصر)، ١٩٧٩ (توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل)، ١٩٨٢ (غزو إسرائيل للبنان)، ١٩٨٧ (الانتفاضة الفلسطينية الأولى)، (انتفاضة الجياع في الأردن)، ١٩٩١ (حرب الخليج الثانية)، ٢٠٠٠ (الانتفاضة الفلسطينية الثانية)، ٢٠٠٢ (تدمير السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية)، وغيرها من الأحداث.

عناصر تكوين الشارع العربي

ومن خلال هذه الأحداث الجسام، تشكّل الشارع العربي، وكوّنته عناصر مختلفة، كان أهمها الأحزاب السياسية، بما فيها الجماعات الإسلامية. فالشارع السوري، سيطر عليه "حزب البعث"، وكذلك الشارع العراقي. والشارع المصري، سيطر عليه "الحزب الوطني" الحاكم، والجماعات الإسلامية وعلى رأسها "جماعة الإخوان المسلمين". والشارع الأردني، سيطرت على غالبيته "الجبهة الإسلامية"، وشتات من "حزب البعث" و"الحزب الشيوعي" و"حركة القوميين العرب". والشارع اللبناني، سيطرت عليها الأحزاب المسيحية الصغيرة في الجبل وبيروت، فيما سيطر "حزب الله" على الجنوب اللبناني. والشارع الليبي، سيطرت عليه "اللجان الشعبية الحكومية". والشارع اليمني، سيطرت عليه الفئات الإسلامية والقبلية. ولا شارع مؤثراً في بلدان الخليج العربي، ما عدا الكويت.

أحزاب بلا برامج سياسية

وقد أثبتت هذه الأحـزاب في مناسبات سياسية، تحرك من أجلها الشارع العربي، بأنها غير قادرة على وضع برامج واقعية للقضايا التي يتحرك من أجلها الشارع العربي. وآخر هذه القضايا كان الانتفاضات الفلسطينية وحركات الشارع العربي في ربيع العام ٢٠٠٢ لنصرتها. "وهذه الأحزاب بيسارها، ويمينها، ووسطها، كانت عاجزة عن وضع برنامج حقيقي لدعم الإنتفاضات وإسنادها. وكان هذا ملحوظاً من خلال الشعارات المختلفة، والتسابق على رفع الإعلام." (ماهر اليماني، "لماذا انتفض الشارع، ولماذا انطفأ؟" ص ٦١). كما أن هذه الأحزاب – كما قال أبو زيد الإدريسي– كانت "تفتقد إلى الوعي الاستراتيجي بالقضية الفلسطينية." ("الشارع العربي: بوادر تخلّق الرأي العام"، ص ٨٩).

دور الإعلام السلبي في تكوين الشارع

ولقد لعب الإعـلام العربي المرئي والمقروء والمسموع دور كبيراً في تشكيل الشارع العربي. ومن المعروف أن معظم الأنظمة العربية، تسيطر على ٩٠٪ من هذا الإعلام. ورغم تطور القنوات الفضائية، وتكنولوجيا المعلومات عبر الانترنت، إلا أن ساحة الرأي والرأي الآخر ظلت محدودة، ومراقبة أيضاً.

فالدولة العربية هي الإعلام، والإعلام هو الدولة.

الإعلام وتضليل الشارع العربي

ومن ناحية أخرى، فقد ساهم الإعـلام العربي كثيراً في تضليل الشارع العربي، من حيث أنه لم يقدم له الحقائق المجردة. واعتاد الإعلام أن يقدم للشارع العربي ما يرضيه، وما يوافق هواه، وما يُهيّجه، وما يُثير شهواته للانتقام، وما يُحب أن يسمعه، ويشاهده، ويقرأه. وهناك من يتهم الإعلام العربي وموقفه من الشارع العربي بأنه إعلام "من مخلفات الحرب الباردة. وإعلام خائف، حيث أن هذا الخوف أصبح فكراً بحد ذاته، ويجعلك تتساءل: ما فائدة امتلاك وسائل إعلامية، تستطيع تحرير المثقفين والإعلاميين كثيراً من رقابة الرقباء عبر الانترنت، إذا كان اللسان والعقل مربوطين بالأصفاد القديمة؟" (عبد الرحمن الراشد، "وسائل حديثة ولغة قديمة"، جريدة "الشرق الأوسط"، ٢٠٠٢/٢/٢٤). ومن هنا، اقتصر الإعلام العربي خاصة في السنوات الماضية على التهييج والإثارة، أكثر من اعتماده على قول الحقيقة للشارع العربي، وما يجب عليه أن يفهمه.

إعلام ينبح ولا يعض!

وكانت مظاهر هذا التهييج صور الشهداء التي تتقاطر كل يوم، وبرامج الأحاديث والسجالات السياسية المرتجلة، التي كانت "تنبح ولا تعض" كما سبق ووُصفت من قبل. "وتصوير مهرجانات الفنانين والمغنين والمثقفين، وهم يلفون رؤوسهم وأعناقهم بالكوفيات والشالات الفلسطينية، للتعبير عن حالة الغضب العامة وعن الحزن البالغ، والكلام الهادر، والعبارات المنمقة، والشتائم التي لا تكف الشاشات العربية عن تقديمها للمشاهد، علّها تفرج حالات الاحتقان العامة. وهكذا تحوّل المشهد العام إلى مشهد فلكلوري.

فلسطين ليست بحاجة إلى كوفيات وشالات

ففلسطين لم تكن بحاجة إلى كوفيات وشالات هـؤلاء، بقدر ما كانت بحاجة إلى قروشهم. فإسرائيل لم يصنعها غطاء الرأس عند اليهود (واموكا Wamoca) وإنما صنعها مال اليهود ومال الغرب المتحالف معهم. وهكذا، فبدلاً من أن يحوّل الإعلام غضب الشارع العربي إلى حراك سياسي واجتماعي واع يؤدي إلى التغيير، حرّكه باتجاه إثارة العواطف والاستهلاك الآني السريع. ومن هنا نستطيع القول، بأن "الإعلام العربي يعتبر برأي بعض المحللين مؤشراً غير ذي نفع للرأي العام العربي" كما يقول ديفيد بولوك Pollock في كتابه The Arab Street، P ١٧)) . ومن هنا، يتحفظ كثيرون على اعتبار الإعـلام من مكونات الـرأي العام العربي، كما هو حاله بالنسبة لبقية أنحاء العالم المتحرر والمتمتع بالديمقراطية.

توريط الشارع العربي للعراق ١٩٩٠

يقول بعض المحللين، من أن اعتماد العراق الخاطئ في العام ١٩٩٠ على ردود الفعل الايجابية للشارع العربي تجاه السياسة الأمريكية، سوف يمنع ضرب العراق وإخراجه من الكويت، قد أدى إلى ما هو فيه العراق الآن. وأن العراق اعتمد – كما يؤكد الباحث شبلي التلحمي ("مخاطر التحليل الخاطئ لأبعاد الرأي العام العربي"، جريدة "الحياة"، ٢٠٠١/٤/٣٠) – على ايجابية الشارع العربي في قراره غزو الكويت. وتبين له فيما بعد أن الشارع العربي، لا يملك قوة الضغط على حكوماته، لكي تعارض أمريكا وتحالفها الدولي في إخراج العراق من الكويت. وكان ثمن التقديرات الخاطئة لمقدرة الشارع العربي ولتوجهاته فادحاً. فالشارع العربي ساهم في شلل القرارات القيادية الحكيمة أحياناً وجرّ العرب إلى كوارث عسكرية ومالية أحياناً أخرى كما حصل في حرب الخليج ١٩٩١. ورغم هذا فلا يزال بعض المحللين يؤكدون على ضرورة الاستنارة برأي الشارع في صنع القرار– كما يؤكد الباحث الفلسطيني/الكويتي شفيق الغبرا ("دور الرأي العام في الواقع العربي الجديد"، جريدة "البيان"، ٢٠٠٠/١١/٤) – رغم أن هذا الشارع تنقصه إمكانات كثيرة لكي يصبح مستشاراً يعتمد على رأيه وموقفه. وعلى رأس هذه الإمكانات: العقلانية، والواقعية، والثقافة السياسية العميقة، ومعرفة الحقيقة، وقراءة التاريخ بالعقل، لا بالقلب فقط، رغم أن هؤلاء المحللين يقولون بغياب الرأي العام العربي. ولا ندري كيف يوفقون بين المطالبة بمخاطبة الرأي العام العربي، وبين إقرارهم بغيابه. فمن يخاطب غائبا؟!

مؤتمرات القمة وأثرها على الشارع العربي

لقد زاد من ضعف الشارع العربي، استكانة هذا الشارع واطمئنانه إلى مقررات مؤتمرات القمة العربية التي أصبحت أصواتاً جوفاء. فالبناء الهندسي السياسي العربي القائم على علاقات يمثلها رؤساء، بناء متأرجح، وآيل للسقوط، لا محالة. كما إن الدولة العربية بناء هش وضعيف، يحمل في طياته إمكانية الانحسار، واحتمالات التنافر على مستوى القيادات. إضافة إلى سلبية هذا الشكل، في استيعاب طاقة الشارع العربي وتوظيفها لتحقيق مكاسب واسعة في العملية التفاوضية مع إسرائيل والغرب.

دور الأحزاب في إضعاف الشارع

كذلك، فقد ضعف الشارع العربي، نتيجة لخضوعه لأحزاب المعارضة الصوتية ولمؤسسات سياسية ديكتاتورية ذات فكر محصن ضد أي تغيير، مما جعل السيطرة على هذا الشارع من قبل الأنظمة السياسية العربية أمراً هيناً. كما جعل من مواقف هذا الشارع، ومن يقف وراءه مجرد أصوات فارغة من أي محتوى، لا تُخيف أحداً. ويضرب الكاتب المصري صلاح عز، أمثلة كثيرة على أصوات المعارضة الفارغة التي أحالت الشارع العربي إلى ممر من الكرتون. فأصبح الشارع العربي عبارة عن (فولكلور) شعبي، يُخترق ويُستخدم من قبل قوى فاعلة في المجتمع لتحقيق مصالح القوى المسيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية في البلاد ("الشارع العربي والانتفاضة: سكوت موت أم هو تربص؟"، جريدة "الحياة" ٢٠٠١/٩/٦).

ومن الملاحظ أن هذه الفرق والأحزاب جميعها – في الماضي والحاضر – وبمختلف اتجاهاتها، ومناحيها، وأفكارها، كانت هي الـرأي العام العربي والإسلامي في ذلك الوقت وإلى الآن. وهي كذلك ما نسميه اليوم "الشارع العربي" كبديل للـرأي العام الموجود في مختلف دول العالم المتحضر. وحيث لا رأي عاماً بالمعنى العلمي الدقيق في العالم العربي والإسلامي الذي تمثله التنظيمات السياسية الحرة المختلفة، والذي يقوم على التنظيم، والإحصاء، والمراقبة، وأخذ عينات الرأي، من وقت لآخر، وله صحافته وإعلامه المميز، الذي يراقب ويحاسب، رغم أن بعض المؤرخين كأحمد أمين، ينكر دور هذه التنظيمات السياسية في العصر الحديث ، بل إنه يتهمها بالسذاجة، وأنها لم تصل إلى مرحلة القواعد المنظمة والعلوم المتميزة والشرح المحكم، وأنها وصلت إلى ذلك علمياً في العصر العباسي بفضل ترجمة التراث العلمي والعقلي اليوناني ("فجر الإسلام"، ص ٣٥٤).

مـعـايـيـر الجـــــودة طـريـقـــة تـفـكـيـر ومـنـهـج حـيـاة

لطيف القصاب

منذ مدة ليست بالقليلة والنقاش محتدم في بعض الأوساط الجامعية العراقية حول جدوى او عدم جدوى تطبيق معايير الجودة الشاملة التي هي بحسب بعض التعريفات عبارة عن " فلسفة إدارية عامة تركز على الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية للمنظمة في اشباع احتياجات العملاء وتحقيق أهداف المنظمة في إطار من التوافق مع متطلبات المجتمع". او هي مجموعة العمليات الرقابية التي من شأنها استبعاد المنتج المعيب او خفض نسبته في الاقل.

الغريب ان يصل النقاش في العراق حول هذه القضية الى انقسام حاد حول قبول الفكرة من عدمها بدلا من ان يفضي الى التنافس الفكري في التوصل الى انجع السبل الكفيلة بالترويج لهذه الثقافة التي اثبتت كفاءة مطردة في جميع الميادين التي ولجتها، خاصة ان الاوساط التي تبحث في هذا الشأن تمثل اعلى مستويات الهرم العلمي والفكري في البلاد.

ان الدور الذي تلعبه الجامعة في الحضارة الإنسانية الحاضرة يتجسد في تثبيت ركائز العلم والبحث في آفاق المعرفة المختلفة، وعلى قدر ايلاء الجامعة المكانة المرموقة تسمو الدول وتتقدم المجتمعات بشكل عام وبخلاف ذلك تتدهور القيم الإنسانية السليمة وتطفو على سطح الأحداث عوامل التخلف والانحطاط، وعليه فليس من المعقول ان يستقتل العقل العلمي المجرد في ردع فكرة على هذا المستوى من الأهمية والمنفعة الى حد تمييعها والتندر منها ومن الساعين الى احلالها بوصفها طريقة للتفكير الجمعي ومنهجا للحياة الراقية.

ويقتضي التفكير الموضوعي توجيه اصابع الاتهام صوب ارادات سياسية متخلفة لاترى من مصلحتها إشاعة هذه الثقافة او على الاقل فانها تصدر عن جهات علمية مسيسة، وهذا التصور ليس من قبيل فرض المحال اذا ما علمنا بان الجامعة العراقية لاتتمتع بنظام لا مركزي كاف كما هو الحال بالنسبة للجامعات المتقدمة في العالم، وتفتقر الى التمويل المستقل، وتخضع آليات اختيار رؤساء الاقسام والعمداء فضلا عن رؤساء الجامعات فيها الى اعتبارات سياسية لا تخطئها الملاحظة التي ترصد الى ذلك تفشي ظاهرة المحاور داخل أروقة هذه الجامعة العراقية او تلك بحيث يمكن وصف صورة الهيئات الادارية والمهنية في غير جامعة عراقية على انها انعكاس مباشر لايدلوجيات بعض الكتل السياسية المتناحرة. ان العمل بمقتضى معايير الجودة الشاملة لا يتصور ان يكون في موضع ترحيب بالنسبة للعدد الاكبر من اصحاب المسؤوليات السياسية الذين احتكروا العمل في مناصب هم ابعد ما يكونون عنها من حيث الخبرة والاختصاص، ويحملون لنظرائهم من التكنوقراط كل انواع الضغينة والكراهية، ولهذا فان اتهام بعض مفاصل السلطة والنفوذ بمحاولات تعطيل فلسفة الجودة الشاملة ونشرها داخل الحياة الاكاديمية العراقية له اكثر من سند واقعي معتبر. فهذه الفلسفة لا تُعنى بشيء مثل عنايتها بتنظيم الموارد البشرية ومدى تمتع صاحب الوظيفة الادارية بمواصفاتها المطلوبة.

ان جميع الناشطين في مجالات منظمات المجتمع المدني مدعوون اكثر من اي وقت مضى الى تعميم ثقافة الجودة بين افراد المجتمع والكشف عن فوائدها الجمة للجماهير العريضة، وبيان المواصفات اللازمة لشغل المناصب الحكومية، ومساعدة المواطنين في الفحص والتفتيش والابلاغ عن المواصفات الرديئة..، والحمل كبير يقع على عاتق وسائل الاعلام التي من وظائفها الاساسية تنوير الوعي العام وذلك بواسطة الاعلان عن خفايا دهاليز السياسة والسياسيين وفضح الصفقات التي تنشد تسويق مبادئ الغش والرداءة في (اسواق) الدولة لدواع حزبية وانتهازية ونفعية ضيقة.

صحيح ان رحلة الوصول الى معايير جودة شاملة تحكم ميادين الحياة المختلفة تستدعي تخطيطا مرحليا وآخر استراتيجيا بعيد المدى ولكن هذا لا يعني الاستسلام لهذه العقبات وغيرها، وعلى اقل تقدير لابد من ترسيخ إيمان الشعب بتعاليم هذه الفلسفة ودعم الموالين لها ورفض الذين يقفون حجر عثرة امام مهمة (استبعاد المنتج المعيب او خفض نسبته على الاقل) سواء في الجامعات او غيرها من مؤسسات الدولة العراقية.